نص ردن

▪ علاء حسن

سياسي متقاعد

تصريحات بعض النواب تذكرنا دائما بسياسيين غابوا عن المشهد العراقي وفضلوا الاقامة في عواصم عربية، واصبحوا سياسيين متقاعدين ، لكن بعض النواب المقربين جدا من المالكي وبحسب وصف وسائل الاعلام التي تبث تصريحاتهم ، تجبر العراقيين على استذكار عدنان الدليمي ، وخلف العليان ، وغيرهما حينما يتم البحث في "الدفاتر العتيكة" لغرض تصفية حسابات ،وتوجيه الانتقاد لجهات سياسية واطراف كانت مشاركة في الحكومة السابقة .

معظم "السياسيين المتقاعدين " فشلوا في الانتخابات التشريعية السابقة ، فانسحبوا من معترك العمل السياسي بهدوء ، ومن هؤلاء اعضاء مجلس النواب السابق نديم الجابري ، وجلال الدين الصغير ، وحميد رشيد معلة ، وحسام العزاوي ، واياد جمال الدين ، ومن السيدات شذى العبوسي وجنان العبيدي وليلى الخفاجي وعشرات من النواب السابقين الذي شغلوا مقاعدهم عن طريق القائمة المغلقة.

والسياسيون المتقاعدون حصلوا على امتياز الرواتب الضخمة وجوازات السفر الدبلوماسية لهم ولعوائلهم ، ولهم الحق في ذلك ، لانهم قدموا خدمات كبيرة للعراقيين وشاركوا في اقرار التشريعات ، وخلال اربع سنوات من عمر دورتهم التشريعية ، وفي ظل ظروف امنية حرجة ، بذلوا الكثير من الجهود ، والاستهانة بدورهم لا تنسجم مع فكرة انصاف ممثلي الشعب ، وان حصلوا على مقاعدهم في البرلمان عن طريق القائمة المغلقة .

اعضاء البرلمان الحالي وبعد انتهاء دورتهم التشريعية الحالية سينضمون بالتأكيد الى قائمة السياسيين المتقاعدين ، طبعا مع الاحتفاظ بامتيازاتهم ، وربما سيكون بينهم قادة كبار ورؤساء كتل نيابية اصحاب صوت مرتفع الان ، ولكنه سيخفت في ما بعد ، واستنادا لهذه الحقيقة والمعادلة الطبيعية بانضمام اللاحقين للسابقين ، ومع مراعاة الانصاف لابد لنواب ائتلاف دولة القانون من ان ينظروا بعين العطف والاحسان لدور النواب السابقين ، لانهم كانوا شركاء في حكومة نوري المالكي السابقة ، واثارتهم واستفزاز مشاعرهم في الوقت الحاضر لا يخدم مسار العملية السياسية ، خشية ان يظهر احد المقيمين في الخارج ، ويكشف قضايا خطيرة، من قبيل دعم الميليشيات والخارجين على القانون ، وملفات الفساد ، وشراء عقارات في عواصم ومدن عربية باسماء مسؤولين وسياسيين حاليين مازالوا في الخدمة ولم تتم احالتهم للتقاعد عن طريق صناديق الاقتراع .

الوضع السياسي الحالي لا يحتمل اثارة مشاكل جديدة، فالأزمات تتناسل وتتكاثر بسرعة مثل الفئران ، والخلاف بين الاطراف المشاركة في الحكومة وصل الى البحث في الارشيف عن "الدفاتر العتيكة" بعد الفشل في حسم القضايا العالقة ، ودولة القانون يختلف عن غيره من الكتل الاخرى بامتلاكه اعضاء يجيدون اثارة ملفات منسية مثل قضية جند السماء وغيرها من الكوارث .

التي توصف بانها تثير الغبار وتشغل العراقيين بأزمة جديدة يقف وراءها "سياسيون متقاعدون" استعادوا حضورهم في المشهد بعد غياب طويل ، فرضته صناديق الاقتراع وارادة الناخبين .

ازديـاد الأرامـل واقع مأسـاوي بانتظـار المساعدة

□ بغداد / جلال حسن

لم يكن أمام سليمة قاسم إلا أن تعمل (بسطة) صغيرة تبيع فيها لعباً للأطفال في السوق الشعبي القريب من دارها . سليمة كثيرة الشكوى وهي لا تخفي معاناتها من مسؤولية تربية ابنائها الاربعة وهموم المعيشة وذهابها كل بداية أسبوع الى دائرة رعاية المرأة من أجل الحصول على راتب يسد بعض النفقات .

ومشكلة سليمة عامة ليس لانها بلا معيل أو سند لان زوجها قتل في أعمال العنف ، وإنما مشكلة كثير من الأرامل في البلاد والتي وصلت أعدادهن الى ما يقارب أكثر من مليون أرملة بحسب تصريحات منظمات إنسانية ولكن الرقم الحقيقي ربما أكثر لان كثيرا من الأرامل لم يسجلن في بيانات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية . وعلى الرغم من تراجع العنف في البلاد خلال أكثر من عام ،ولكن تضاف الى أعداد الارامل نسب من ارامل الحرب العراقية الايرانية وحرب الخليج الاولى ١٩٩١، فضلا عن أعمال العنف الطائفي بعد عام ٢٠٠٣ ووفقاً لبحث اعدته منظمة الاغاثة العالمية، فمن بين كل خمس ارامل في العراق، ثلاث فقدن أزواجهن جراء عمليات العنف ، وطالبت المنظمة، الحكومة ببذل المساعي بالاهتمام بشريحة الأرامل ومعالجة مشكلاتها، كاشفة في الوقت نفسه عن وجود ١٥ مليون امرأة في العراق، ١٠ ٪ منهن ارامل. ولكن احصائية وزارة التخطيط التي اعدتها عام ٢٠٠٧ أشارت الى انه من مجموع ٨ ملايين و٥٠٠ الف امرأة ممن تبلغ اعمارهن بين ١٥-٨٠ عاماً، فان عدد الارامل اقترب من المليون.

وتقول زهراء عبد النبي، ٣٨ عاما وهي من اهالي مدينة الصدر أنها فقدت زوجها بحادث تفجير عام ٢٠٠٦ ودعت الحكومة الى الاهتمام بشريحة الارامل ودعمهن اقتصاديا واجتماعيا نظرا للظروف المعيشية الصعبة التي يعشنها واعالة ابنائهن وبناتهن بعد فقد ازواجهن".

واضافت عبد النبي لدي ولدين وابنتين وهم طلاب في المرحلة الثانوية، وليس لي مصدر معيشي سوى ما نتقاضاه من شبكة الحماية الاجتماعية في وزارة العمل، والذي يبلغ نحو ١٥٠ الف دينار كل شهرين وهو ما لا يكفي لمصروف عدة أيام.

أما الارملة نادية من حي الجهاد فتقول: قتل زوجها وثلاثة من أشقائها، وقد توفي والداها، ودمر منزلها، وكانت حاملا في ذلك الوقت ففقدت جنينها.

وهي الآن تعيش عند أحد أقربائها في بغداد. وتقوم بإعداد الطعام وبقية الاعمال المنزلية، لكن سكن اقربائها هو المكان الوحيد الذي يحميها من المخاطر الكثيرة التي تحدق بالأرامل. وتضيف نادية: بعد وفاة زوجي عثرت على عمل كمنظفة في أحد المنازل، لكن رجلا وشقيقه حاولا انتهاز الفرصة والاعتداء الجنسي علي لكنني رفضت. أما ابن شقيقي وهو مدمن للخمر فقد اعتاد على ضربي واهانتي.

وتهتم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وهي واحدة من تلك الجهات التي أخذت على عاتقها متابعة ملف النساء عبر دائرة رعاية المرأة بشؤون النساء الأرامل والمطلقات وفاقدات الأزواج، كما وتعنى بالقاصرين في حضانة الامهات. وكانت هذه الدائرة تابعة لمكتب رئيس الوزراء، لكنها ألحقت بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية أواخر عام ٢٠٠٨. واستطاعت نقل ملفات أكثر من ستة وسبعين ألف أرملة وثمانية وعشرين ألف مطلقة وستة وخمسين الف فاقدة الزوج إلى دائرة رعاية المرأة.

وتنفذ الدائرة برنامجين الاول يقدم معونات مالية بشكل رواتب شهرية للنساء من غير الموظفات وممن ليس لديهن راتب تقاعدي مع الأخذ بنظر الاعتبار شمول القاصرين من الأبناء دون سن الـ١٨ سنة. وقد حددت دائرة رعاية المرأة المعونات المالية التي تدفع الى المستفيدات بمئة ألف دينار للشخص الواحد، مع إضافة خمسة عشر ألف دينار لكل طفل، ليصل مجموع المعونة الى مئة وخمسة وسبعين ألف دينار للعائلة المتكونة من ستة أفراد فأكثر، وهناك الآن محاولات لزيادة الحد الأدنى لرواتب إعانات شبكة الرعاية الاجتماعية. أما البرنامج الثاني فيعنى بتأهيل وتدريب النساء تتناسب وقدراتهن من خلال دورات تقيمها الوزارة،إضافة إلى مشاريع عديدة نفذت منها فتح مراكز تدريبية ودور رعاية ومشاريع تشغيل الأرامل والمطلقات في العديد من المحافظات.

أزمة صحية في الديوانية نتيجة النقص في المستلزمات الطبية

□ الديوانية/ المدى

حذرت مديرية صحة محافظة الديوانية، أمس، من أزمة طبية حادة بالمحافظة نتيجة استمرار شح المستلزمات الطبية الضرورية بالمحافظة، مؤكدة أنها قامت بعدة إجراءات للحد من تأثير الأزمة على المواطنين لكنها غير كافية. وقال مدير صحة الديوانية عبد الأمير ليلو "نحذر من حدوث أزمة طبية حادة بالمحافظة نتيجة استمرار نقص المستلزمات الطبية الضرورية، كأدوية معالجة الصدمة والأمراض المزمنة، فضلا عن نقص التجهيزات الطبية الخاصة بصالات العمليات لاسيما أدوية التخدير". وأضاف ليلو أن "النقص جاء بسبب تقليص ميزانية وزارة الصحة من قبل البرلمان، حيث كان من المفترض أن يخصص للمحافظة نحو تسعة مليارات و٥٠٠ مليون دينار عراقي، منذ ستة أشهر لتوفير مستلزمات المديرية الطبية، لكن ذلك لم يحصل مما تسبب بأزمة حادة بهذه المواد". ولفت ليلو إلى أن "مديرية صحة الديوانية قامت بعدة إجراءات لتلافي آثار نقص المستلزمات على المواطنين ومنها المبادلة والمناقلة مع محافظات أخرى بالأدوية والمستلزمات الضرورية"، مؤكداً أن "هذه الإجراءات مؤقتة وغير قادرة على حل الأزمة بشكل كامل ولابد من إطلاق مخصصات المحافظة الخاصة بتوفير المستلزمات الطبية لمعالجة هذه الأزمة". وكانت مصادر في وزارة الصحة، أكدت أنه تم تخفيض ميزانية وزارة الصحة لهذا العام بنسبة ٤٪ أي ما يعادل ٣١٦ مليار دينار.

مجلس نينوى يطالب بإطلاق قروض الفلاحين المتوقفة

□ الموصل / نوزت شمدين

انتقد نواف تركي الفيصل، رئيس لجنة الزراعة في مجلس محافظة نينوى، قرار وزارة الزراعة بإيقاف توزيع البذور على فلاحي نينوى بالأجل، وكذلك وقف توزيع القروض الخاصة بالثروة الحيوانية، والآبار الإرتوازية، وطالب بضرورة الإسراع في إطلاقها. وقال ان استمرار إيقافها سيؤثر بنحو كبير على الإنتاج الزراعي في المحافظة، ولا سيما أن الشهر الحالي هو موسم بذار، وكان على الوزارة تسهيل عملية توزيع البذور لا إيقافها.وأوضح رئيس اللجنة إن : قرار الوزارة كان يتضمن وقفا للتوزيع لمدة شهر يبدأ في ٢٣ آب الفائت، ولكن القرار ما زال سارياً بعد مرور شهرين، و نهاية المدة المقررة ، كما أننا اتصلنا بوزير الزراعة عز الدين الدولة في وقت سابق، وقال بأنه سيطلقها قريباً مع الدفعة الثانية من قروض الآبار الارتوازية، لكن ذلك لم يحدث حتى الآن. واستغرب الفيصل عدم إعلام الوزارة مجلس محافظة نينوى بقراراها، ولا حتى الأسباب التي دفعتها إلى ذلك، بل اكتفت بمخاطبة دائرتها في نينوى، وقال بأنه اتصل باللجان الزراعية في مجالس عدد من المحافظات الأخرى بينها النجف الأشراف وكركوك وصلاح الدين، وتبين أن القروض المخصصة للفلاحين هناك لم تتوقف مطلقاً، خصوصاً المتعلقة منها بالبذور، وتستمر عملية توزيعها حتى الآن.وتساءل نواف تركي: " لماذا يطبق هذا القرار على فلاحي نينوى فقط، بينما لا يشمل فلاحي باقي المحافظات الأخرى، هل هناك شيء يميزهم"؟.وبين رئيس لجنة الزراعة، ان نينوى شهدت خلال ثماني سنوات جفافاً في العديد من أجزائها بسبب قلة الأمطار، وقد ألحق ذلك خسائر فادحة بالفلاحين، وغالبيتهم العظمى باتوا لا يملكون الآن شيئا، وبعضهم هجر أرضه، إلى أن استبشر الجميع خيراً بقرار توزيع البذور عليهم بالآجل، لأن ذلك يمكنهم من مزاولة العمل مجددا، وعملياً فان إيقاف القروض يشكل كارثة بالنسبة الى الفلاحين والواقع الزراعي عموماً في نينوى. وهدد فلاحون ومزارعون من نينوى بالخروج في تظاهرات للمطالبة بإعادة إطلاق القروض الزراعية المتوقفة، وتحديداً المتعلقة منها بالبذور، ووصفوا القرار بغير المبرر، وتنعكس نتائجه سلباً على الموسم الزراعي برمته.

الصحة تستغرب إصرار المالية على استقطاع ٢٩٢ ملياراً من ميزانيتها

صحة بغداد الرصافة تباشر برنامجاً صحيحاً واسعاً

□ بغداد / قيس عيدان

استغرب المدير العام لدائرة التخطيط وتنمية الموارد في وزارة الصحة الدكتور جاسب لطيف استقطاع وزارة المالية مبلغ ٢٩٢ مليار دينار من ميزانية وزارة الصحة وتحويله الى وزارات اخرى اقل اهمية من وزارة الصحة كوزارة التربية والزراعة والعمل والشؤون الاجتماعية وكذلك محافظة بغداد .

وأكد في تصريح صحفي ان هذا الاجراء غريب ويثير أكثر من تساؤل، مشيراً الى ان المبلغ المستقطع من ميزانية الوزارة يؤثر على مستوى تقديم الخدمات للمرضى لعدم قدرة الوزارة على شراء أدوية ضرورية منقذة للحياة وكذلك عدم تأهيل صالات العمليات وردهات الطوارئ وكثير من البرامج المهمة التي لها علاقة بآلام الناس وامراضهم والسفر خارج العراق لأجل العلاج .

يذكر بان وزارة الصحة ناشدت ولأكثر من مرة وزارة المالية ضرورة استثناء وزارة الصحة من هذا الاستقطاع مع احتياجها الى مبالغ اضافية اخرى ولكن وبالرغم من هذه النداءات المتكررة من الوزارة ومجلس النواب المتمثلة بلجنتي الصحة والبيئة واللجنة المالية وكذلك مجلس الوزراء فان وزارة المالية مصرة على هذا التصرف الغريب الذي ادى الى شلل في عمل وزارة الصحة .

من جانب آخر عقد قسم الرعاية الصحية الاولية التابع لدائرة صحة بغداد الرصافة اجتماعا ضم عددا من المشرفين التربويين ومنسقي الصحة في تربية الرصافة الاولى والثانية والثالثة لغرض تنفيذ وتطبيق برنامج المدارس المعززة للصحة ، وبين مدير الاعلام في الدائرة عباس راضي لـ(المدى) امس انه تم خلال الاجتماع مناقشة المعوقات التي تعيق عمل منسقي الصحة في وزارة التربية باعتبارهم حلقة الوصل بين وزارتي الصحة والتربية .

من جانبه أوضح مدير شعبة تعزيز الصحة ان الهدف الاساس للمنسقين الصحيين هو العمل لنشر التوعية بهدف تفعيل برنامج المدارس المعززة للصحة والتي بدأت في ٦مدارس ،مبينا اهمية البرنامج في اتخاذ الاساليب التي يستطيع من خلالها ايصال المعلومة الصحية بشكل يسير وبدون اي مصاعب تذكر مؤكدا على ان الدائرة تتبنى برنامج المدارس المعززة للصحة في ٦مدارس في جانب الرصافة .

واشار الدكتور مدير شعبة تعزيز الصحة الى ان هذه الفترة الزمنية تشهد انتشار بعض الفيروسات مما يتطلب اخذ كافة الاحتياطات اللازمة في الجانب الوقائي وخاصة في المدارس التي تعتبر من الاماكن التي تنتقل فيها العدوى بشكل سريع لوجود عدد كبير من الاطفال .

وتم خلال الاجتماع التأكيد على الدور الكبير الذي يجب ان يضطلع به منسقو الصحة في وزارة التربية عبر تقديم النصائح والارشاد في المدارس بهدف الوصول الى طلاب اصحاء وخلق بيئة صحية داخل المدارس من خلال اتباع خطة نظافة منظمة تنعكس بايجابيتها على صحة الطلبة وهنالك خطة عمل مشتركة بين شعبة تعزيز الصحة وشعبة اعلام مركز الدائرة بهدف نقل البرامج الصحية الى المواطنين من خلال وسائل الاعلام المختلفة من اجل مجتمع خال من الامراض التي يمكن تلافيها عبر اتباع الارشاد الصحي الصحيح.

مـواطـنـون فـي كـربـلاء يـطـالـبـون بـتـوفـيـر الخـدمـات لأحـيـائـهـم السـكـنـيـة

□ كربلاء / علي العلاوي

يطالب العديد من المواطنين في أحياء معينة من كربلاء المسؤولين في المحافظة إلى إيلاء مناطقهم اهتماما أكبر كونها تشكو سوء الخدمات وإنها من الأحياء التي لها كثافة سكانية عالية، مشيرين إلى أن الكثير من هذه المناطق ما زالت تشكو بطء تنفيذ المشاريع وخاصة مشاريع الطرق التي أثرت على البيئة والصحة، فضلا عن شحة المياه وتعتمد على ما تنقله لهم حوضيات دائرة الماء فضلا عن معاناتهم من قلة الكوادر الصحية رغم إن الحكومة المحلية ووزارة الصحة أنشأت لهم مثل هذه المراكز.

ففي منطقة حي العامل التي تقع إلى الجنوب الغربي من مدينة كربلاء ويقطنها أكثر من ١٥الف عائلة يشكو المواطنون من بطء الخدمات المقدمة لهم وان الكثير من المشاريع وخاصة الطرق منها بطيئة مما تسبب لهم أمراضاً عديدة خاصة بالجهاز التنفسي وان الولادات الجديدة غالبا ما تكون مواليد مريضة لان الأم الحامل تتنفس كثيرا من أتربة الشوارع المحفورة والتي ظلت على حالها لأشهر عديدة.ويقول المواطن ستار عباس إن شوارع حي العامل كلها تعرضت إلى حملات حفر في أزقتها وشوارعها الرئيسة على اساس انه سيجري لها تعبيد وتبليط جديد إلا إن العمل بطيء جدا وانه من الصعوبة الوصول إلى المنازل وخاصة من لديه سيارة صغيرة فضلا عن الخوف من تحول هذه الشوارع إلى بحيرات من المياه إذا ما أمطرت السماء قليلا ويؤكد أن (صوندة) مياه كسرت تسببت بغرق الشارع لمدة أسبوعين.

وفي منطقة سيف سعد التي تقع إلى الجنوب من مدينة كربلاء والتي تعد من المناطق الراقية في المدينة يشكو أهاليها كذلك تصاعد الاتربة وحفر الشوارع.. ويقول المواطن سجاد محمد ان الشارع الرئيس ظل محفورا لأشهر وان باب بيته تم حفره لإجراء تعديل في مسار المياه إلا إنني لم أتمكن من إخراج سيارتي من باب البيت لأكثر من أسبوع وهذا الحال ينطبق على كل شوارع الحي التي ما زالت محفورة دون انجاز.

وفي منطقة الشبانات التي تقع في منطقة فريحة إلى الشرق من مدينة كربلاء ويقطنها أكثر من سبعة آلاف مواطن تشكو هي الأخرى عدم توفر الخدمات، ومنها قلة الكادر في المركز الصحي الذي أنجز في زمن الحكومة المحلية إلا إن الكادر غير متوفر كما يقول المواطن علي أبو حسين ويضيف.. المركز مفتوح ولكن لا يوجد فيه طبيب أو صيدلاني أو علاجات للأمراض المختلفة ويؤكد إن وجوده من عدمه سيان لان المريض يرسله الأهل إلى المستشفيات في المدينة. احد الممرضين في المركز الصحي بمنطقة الشبانات قال.. نعم ما يقوله الأهالي صحيح لان مركزنا فرعي وليس رئيسيا ويوضح إن المركز الرئيس الذي يجهز بالكوادر والآليات إذا كان تعداد المنطقة ١٥ ألف مواطن في حين هذه المنطقة تعدادها سبعة آلاف مواطن ..ويشير الى ان الكثير من الأطباء والطبيبات لا يحبذون العمل في المنطقة فضلا عن قلة التعيينات.

في ذات المنطقة يشكو الأهالي أيضا شحة المياه.. ويقول المواطن سعد الطرفي انه يريد من الحكومة المحلية أن تساعدنا في التخلص من المياه التي تجلبها حوضيات دائرة الماء.ويقول إن الشحة أصبحت قاتلة ولا يمكن لمواطن أن ينتظر السيارات الحوضية لكي يحصل على المياه في بلد فيه نهران وروافد عظيمة..ويؤكد أن المحطة الرئيسية التي تم نصبها قبل فترة لا يصل لها الماء بسبب أعمال التبطين التي تجري على نهر الحسينية المغذي للمحطة وبالتالي فان الحل أصبح صعبا..

ودعا الحكومة المحلية إلى مساعدة الأهالي ومساعدة دائرة الماء لأنها لا تتمكن من تزويد كل العوائل بالمياه ولديها سيارات حوضية محدودة. مدير الماء حيدر عبد العباس قال في تصريح له أن هذه المنطقة شهدت توسعا كبيرا ما جعل مصدر التجهيز الموجود غير كاف لها وهو مجمع الماء على نهر كربلاء وكانت تصل طاقته إلى ٥٠ مترا مكعبا /ساعة وتمت زيادته من قبل الكوادر إلى ١٠٠متر مكعب /ساعة..مؤكدا أن انخفاض مستوى الماء في هذه الأنهر الفرعية التي كانت تعتمد عليها المحطات والمجمعات المائية مثل فرع فريحة وكربلة وبسبب أعمال التبطين قل وصول الماء إلا أن مدير الماء يحمل أيضا المواطنين مسؤولية حصول الشحة في مناطقهم فيقول..